

بالرفع عطف على خوف او بجر عطف على العقاب والاعظام عطف
 على الجلال ويدل على عدم العصبية من خوف الجلال والاعظام
 طريق الخوض لان طاعتهم وعدم عصيانهم لا جلالا جلالا
 والرفعة والجلال من حيث هذا القسم اي من قسم الخواص
 وان لو ورد في قوله من الخوف لم تقع منه معصية فليقع
 معصية على ما ذهبوا اليه من ان ما استتانه من كل واحد هو انما
 معصية الخوف جازم وانما الخوف لا يوجب معصية الا في وجه
 ومصلح يدركونه في القول في وجه صهيبي حد يشا كما قاله القائل
 المتعذرات في باب استدلاله وابن الحاجب في الايضاح اوقوله
 تركوا الصلاة الخ الخشية في تفسيره والبناء على ما ذكره القائل
 من ان الخوف لا يوجب علة حديث اقول عزمه ان لا يجل
 كونه جواب لولا يكون متفهما اذا كان له سبب واحد وانما
 قول القائل ان لا يجل متعلق بالمتعلق اليه من عوضه عن
 اليه اي لا متعلق المتعلق بالمتعلق الا قبل وهو كونه
 والصواب الاصح ان يقال والاول لان تعريفا بالمتعلق الثاني
 لا متعلق الاول ويوجب على كسر استهلالها انها لا ترفع اليه
امتناع الجواز والالتزام اي التوقف اللوحي على الجواز والالتزام
 وانما ابن مالك لم يوجب ما يوجب لوقوع التوقف وعدمه الا ان

ان الاكثر عدمه وانما حصل له التوقف لامتناع الشرط اي لغيره
 فان لم يكن الجواز اي للجزاء سبب سوى ذلك الشرط
 الذي دخلت عليه لولا عدمه من امتناع التوقف وهو بالرفع فاعلم ان
 من امتناع الشرط امتناع الجواب نحو لو كانت الشمس طالوت
 فالنهار موجود فان سبب وجود النهار لا يكون الا طلوع الشمس
 فيلزم من امتناع النهار وان كان له اي الجواز سبب آخر
 غير ما جعله شرطه ليلزم من امتناعه اي من امتناع الشرط امتناع
 الجواز ولا يتوقف على ما كان شرطه لان شرطه كونه الشمس طالوت
 فلا يلزم من امتناعه طلوع الشمس امتناع الضوء لانه الضوء كما
 من الشمس يحصل من غير ان النهار ويكفي ان يمتنع
 سببه لولا ان الخوف لا يوجب كما عرفت فيما تقدم **اعلم**
 ان لو ادركت للشرط لها كلف احد لا متعلق الثاني لا متعلق الاول
 وهو مشهور والظاهر ان يكون للدلالة على لزوم وجود الجواز دائما
 في قصد الحكم على كونه الشرط مستبعد الاستلزام ذلك كونه لغاية
 ذلك الشرط النسب بالشرط ذلك الجواز فيتم وجوده وهو سواء وجد
 الشرط او فقد وسواء كانا متبعا في تعريفي لا ثبت عليك ومما
 هذا القبول قوله على اني لانه عند الكشف القطع سالوا وتبيننا

انما الاكثر عدمه وانما حصل له التوقف لامتناع الشرط اي لغيره
 فان لم يكن الجواز اي للجزاء سبب سوى ذلك الشرط
 الذي دخلت عليه لولا عدمه من امتناع التوقف وهو بالرفع فاعلم ان
 من امتناع الشرط امتناع الجواب نحو لو كانت الشمس طالوت
 فالنهار موجود فان سبب وجود النهار لا يكون الا طلوع الشمس
 فيلزم من امتناع النهار وان كان له اي الجواز سبب آخر
 غير ما جعله شرطه ليلزم من امتناعه اي من امتناع الشرط امتناع
 الجواز ولا يتوقف على ما كان شرطه لان شرطه كونه الشمس طالوت
 فلا يلزم من امتناعه طلوع الشمس امتناع الضوء لانه الضوء كما
 من الشمس يحصل من غير ان النهار ويكفي ان يمتنع
 سببه لولا ان الخوف لا يوجب كما عرفت فيما تقدم **اعلم**
 ان لو ادركت للشرط لها كلف احد لا متعلق الثاني لا متعلق الاول
 وهو مشهور والظاهر ان يكون للدلالة على لزوم وجود الجواز دائما
 في قصد الحكم على كونه الشرط مستبعد الاستلزام ذلك كونه لغاية
 ذلك الشرط النسب بالشرط ذلك الجواز فيتم وجوده وهو سواء وجد
 الشرط او فقد وسواء كانا متبعا في تعريفي لا ثبت عليك ومما
 هذا القبول قوله على اني لانه عند الكشف القطع سالوا وتبيننا